عمليـــــــة نهـــب العـــراق (٢-٢)

مجلس الامن والاشراف على النفقات

بدر غيلان

كان مجلس الامن الدولي قد انشأ بموجب قراره المرقم ١٤٨٣ مجلساً دولياً للمشورة والمراقبة للاشراف على انفاق سلطة التحالف المؤقتة من ايرادات العراق الموضوعة في (صندوق تنمية العراق) اثناء الاحتلال، ولقد تعاقد المجلس مع شركة (KMPG)الاستشارية لتدقيق الحسابات والمساعدة في تحضير سلسلة من المراجعات ذات مفعول رجعي على ادارة سلطة التحالف المؤقتة لصندوق تنمية العراق والممارسات التعاقدية التي انصبت على تنفيذ بعض المشاريع التي احيلت الى عهدة الشركات الامريكية والبريطانية، وقد اعدت هذه الشركة تقريراً صدر في تموز ٢٠٠٤ شمل مراجعة حسابات مبيعات النفط وعمليات صندوق تنمية العراق من حزيران الى كانون الاول ٢٠٠٣.

وكان من المفترض ان يجري تسهيل مهمة شركة التدقيق من الوجوه كافة وتمكينها من الوصول الى مختلف المستندات والعقود الخاصة بعمليات اعمار العراق. ولكن الذي حصل بكل وضوح ان شركة (MPG)قد لاقت مصاعب كبيرة في مراجعة تلك الحسابات، خاصة حينما يتعلق الامر بالاموال العراقية، وفي مقدمتها حصيلة الصادرات النفطية التي تعد المصدر شبه الوحيد لتمويل الميزانية العراقية وتغطية كلف مشاريع الاعمار.

وقد اوضحت شركة التدقيق في تقريرها بعض التحديات التي واجهتها خلال عملها، خاصة في الحصول على المعلومات، اضافة الى المقاومة التي ابداها موظفو سلطة التحالف المؤقتة في ما يخص تقديم المعلومات لإستكمال اجراءات التدقيق. فقد رفض المسؤولون في سلطة التحالف الافصاح عن المعلومات التي تتعلق بالمراجعات التي قامت بها العقود الاحادية الممولة بأموال عراقية. وقد اشار التقرير المذكور ايضاً الى مشكلات عديدة في سيطرة سلطة التحالف المؤقتة على اصول النفط العراقي واستعمالاتها اثناء النصف الاول من مدة الاحتلال ومن بين ذلك غياب اي قياس للنفط من اجل السيطرة على اعمال السرقة وعدم العناية بسجلات مبيعات النفط، والفشل في تسجيل ايرادات عمليات تبادل النفط، وغياب الاشراف على الانفاق من قبل الوزارات العراقية، اضافة الى ما بنيته سلطة التحالف من ان كميات غير محدودة من النفط والمنتجات النفطية هربت من العراق اثناء الاحتلال متفادية الآليات القانونية لتسويق هذه الصادرات. يضاف الى مثل هذه الامور التي تثير الدهشة ولا تنم عن الحرص او الالتزام بأصول الصرف المتعارف عليها عدم الاحتفاظ بمفاتيح الخزانة بأيد امينة وصرف الكثير من المبالغ دون وصولات اصولية متكاملة او لا تحمل توقيعات كاملة من المخولين بالصرف، او صرفت دون وصولات مسوغة للصرف، اي دون انجاز عمل معين او تصرف لخدمات تتناقض مع المصروفات المسموح بها وعلى العموم افتقار معاملات الصرف الى التوثيق الدقيق والسجلات المنظمة المعتادة في مثل هذه الامور.

ولعل ما يثير الدهشة ايضاً في مثل هذا المجال هو ان بعض المسؤولين من مجلس ادارة صندوق تنمية العراق الذي يضم عسكريين ودبلوماسيين امريكان وبريطانيين واستراليين، اضافة الى وزارتي المالية والتخطيط العراقيتين من صادق على تخصيصات كبيرة لدوائر ومشاريع لم تر النور في حينه، من بينها مثلاً تخصيص (١٨٠) مليون دولار لهيئة ادعاء الملكية و (٢٥) مليون دولار لتعويض ضحايا الرئيس المخلوع و(٥٠٠) مليون دولار لقوات الامن العراقية على الرغم من ان الكونغرس الامريكي قد خصص مبلغ (٣,٢) مليار لها و (١٢٥) مليون دولار لحساب تثبيت الموارد، اضافة الى حوالي (٣٢) مليون دولار لقطاع الكهرباء على الرغم من التخصيصات الامريكية و (٢٠٠) مليون الى نظام التوزيع العام الذي لا ندري ماذا يراد به، وغير ذلك من المبالغ الاخرى التي وصلت في آيار الماضي الى ملياري دولار تقريباً.

لقد اثارت هذه الاجراءات اعتراضات (برنامج رصد العائدات العراقية) الذي بين في تقريره الصادر في حزيران ٢٠٠٤ قائلا: لماذا تخصص هذه الكميات الهائلة من النقد المتحفظ عليه الى مشاريع قبل انشاء الآليات لتنفيذ مثل هذه المشاريع؟ ولماذا هذه الالتزامات للصرف تقدم في الدقيقة الاخيرة بدلا من ان يترك اتخاذ مثل هذه الامور للحكومة القادمة؟ ويتساءل البرنامج المذكور: لماذا لم تصرف هذه المبالغ وغيرها من اموال صندوق التنمية العراقي وليس من الاموال الامريكية المخصصة لإعادة الاعمار البالغة (٥,٥) مليار دولار والتي لم تصرف حتى الآن؟. ويذكر التقرير في هذا المجال ان حملة سلطة التحالف لصرف الاموال العراقية عندما اتيحت لها الفرصة سوف تبقى امراً يلفه الغموض ولاسيما ان الادارة قد رفضت الكشف عن خططها والاسس المنطقية لإتخاذ القرارات الحاسمة، كما ان مجلس ادارة الصندوق لم يستجب لطلبات التوضيح المقدمة اليه من الجهات المعنية.

وعلى الرغم من كل هذه الخروقات والمخالفات الفاضحة نجد ان سلطةالتحالف المؤقتة وقبلها مكتب اعادة الاعمار والمساعدة الانسانية يغضان النظر عن اجراءات التعاقد (الفدرالية) المتبعة منذ الايام الاولى للاحتلال، كما لم تحترم قواعد الشراء في الكثير من العقود، وان المسؤولين في وزارة الدفاع الامريكية لم يحترموا او يدعموا قواعد تحديد اسعار معقولة وسمحوا بنشاطات خارج نطاق العقود الاصلية مما يدل على تلاعب واضح بطريقة تقدير كلف العقود واحالتها الى الشركات المنفذة.

ازاء هذه المخالفات والخروقات الكبيرة في تخمين كلفة العقود وتحديد التخصيصات من الاموال العراقية فقد ذكرت مسؤولة الشراء في الجيش الامريكي (تينا بالار) ان وزارة الدفاع تنوي فسخ العقد مع شركة (هاليبرتون) وعرض العقد من جديد في مناقصة منافسة بسبب زيادة اللوجستية المدنية بقيمة مليارات الدولارات اذ ينوي الجيش تقسيم العقد المبرم مع الشركة الى ستة عقود صغيرة تغطي كل شيء من خدمات الغذاء الى التنقل، حيث تسعى الشركة الى المنافسة لإحراز العديد من هذه العقود.

ومهما يكن من امر فإن مثل هذه الامور لا يمكن ان تعيد الاوضاع الى نصابها الصحيح، ولاسيما ان مثل هذه الاجراءات المتأخرة حتى لو صحت، فلن تغطي الخروقات الكبيرة والمخالفات الفاضحة التي ارتكبتها الجهات المختصة في سلطة التحالف والشركات المتعاقدة معها.

ويذكر ان مراجعي الحسابات في وزارة الدفاع الامريكية كانوا قد هددوا في بداية هذا العام بتجميد ١٥٪ من مبلغ تصل قيمته الى (٩٠٠) مليون دولار يجب دفعه الى شركة (كيلوغ براون اندروت) التابعة لهاليبرتون، بعد ان اكتشفوا ان الشركة افرطت في تقديم تقارير عن عدد الوجبات المقدمة للجنود حيث ذكر المدققون ان ثلث هذه الاموال غير مسوغ، بالاضافة الى ذلك فقد طالبت المشرفة على تدقيق عقود الشركة المذكورة احتجاز ١٥٪ من المدفوعات المستحقة لها عن اعمال امداد وتموين تتجاوز قيمتها (٤) مليارات دولار بسبب مشاكل تتعلق بتقديرات التكلفة.

ولعل من المعلومات المذهلة في هذه القضية انه بتأريخ ٢٤ حزيران ٢٠٠٤، اي قبيل تسلم السلطة للحكومة العراقية المؤقتة في ٢٨ حزيران الماضي.. لم تكن سلطة التحالف المؤقتة قد تركت وراءها سوى (٢,٩) مليار دولار من اصل (٢٠,٦) مليار دولار كانت بحوزة صندوق تنمية العراق عند إنشائه.. وعلى الرغم من الفارق الكبير بين الرقمين وعدم تنفيذ اية مشاريع ذات جدوى خلال تلك الفترة، فإنه لم تقدم اية معلومات مفيدة ومقنعة عن اصول هذا الصندوق منذ انتقال ادارته الى الحكومة العراقية الجديدة برغم انه اول مصدر تمويل لعمليات الحكومة العراقية المؤقتة وللميزانية الوطنية.

وقد استنتجت شركة (KMPG) ان الثغرات الكبيرة في ادارة سلطة التحالف المؤقتة للاموال العراقية والاحتفاظ بسجلات يشوبها الغموض والنقص والارتباك في صندوق تنمية العراق خفف الى حد بعيد شفافية الانفاق الذي جرى من الاموال العراقية، وعرض الصندوق، حسب قول الشركة لأعمال اختلاس مفتوحة!!

ولعل من بين الامور الخطيرة الاخرى في هذا المجال هو ان مسودة التقرير الذي سينشره مكتب المفتش العام المختص بإعادة الاعمار في العراق بشأن تعامل سلطة التحالف المؤقتة مع الاموال العائدة الى صندوق تنمية العراق والاصول المجمدة من الحكومات الاجنبية والفائض من برنامج النفط مقابل الغذاء.. قد كشف من المراجعة ان (٨,٨) مليار دولار في الاقل من الاموال العراقية قدمتها سلطة التحالف المؤقتة الى وزارات عراقية ولا يعرف اين ذهبت!!

والخلاصة فإن مختلف الجهات التي تولت تدقيق حسابات الشركات التي تولت تنفيذ مشاريع اعادة الاعمار وغيرها من النفقات الاخرى التي خصصت للوزارات والدوائر العراقية المختلفة قد كشفت كما هائلاً من التجاوزات والاختلاسات، فضلاً عن المبالغة في تقدير كلف المشاريع او غيرها من التجهيزات الاخرى خاصة من قبل شركة (هاليبرتون) حيث وجدت تنظيمات المحاسبة، اما غائبة تماماً او لم تتبع من قبل موظفي الشركة، مما ادى الى حصول تكاليف باهظة وكان من بين النواقص والثغرات والتجاوزات التي اعتدت تنفيذ العقود التي اشير اليها في العديد من تقارير المراجعين نذكر ما يأتي:

١- غياب سياسات واجراءات مكتوبة لإحتساب (القوائم).
٢- الفشل في ضبط القوائم بشكل سريع مع المتغيرات في المعدلات غير المباشرة.
٣- تحضير غير صحيح لمستندات التعديل.
٤- غياب المراجعات الملائمة للمستندات.
٥- الفشل في اعلام موظفي الدفع عن الافراط في الدفع لبعض العقود.
٦- غياب تطابق قوائم السجلات مع التكاليف.
٧- تقديم قوائم لتكاليف غير مسموح بها.

ولقد ذكرت جريدة نيويورك تايمس الامريكية ان مديرين سابقين في شركة (كاستر بتلز) للحراسات الامنية التي كانت قد فازت بعقود ضخمة في العراق، ابلغوا كبار المسؤولين فيها ان الشركة قامت بتزوير قوائم والادعاء بالقيام بمهمات لم تنفذ وحصلت مقابل ذلك على مبالغ ضخمة وان المذكرات الداخلية التي اعدها مديران في الشركة قد تضمنت اتهامات بأن الشركة عمدت بشكل متكرر الى اصدار قوائم وقيود لقاء خدمات لم يكن لها وجود وبأسعار مبالغ فيها الى درجة كبيرة، علماً بأن أحد مديري الشركة الذي طرد من منصبه بسبب كشف التلاعب اقام دعوى يتهم فيها الشركة باختلاس عشرات الملايين من الدولارات.

وقبل ان نختتم هذا الموضوع نعيد التأكيد على ان ادارة الولايات المتحدة لإعادة إعمار العراق قد برهنت على وقوع العشرات لا بل المئات من المخالفات والتجاوزات التي صاحبت انفاق الاموال العراقية، وعدم التقيد حتى بالاجراءات التي وضعتها الحكومة الامريكية للحماية من الفساد والهدر والاستغلال.. ناهيك عن ان المبالغ الكبيرة التي وضعت في صندوق تنمية العراق قبل نقل السلطة للحكومة العراقية المؤقتة والتي تزيد على (٢٠) مليار دولار اصبحت بقدرة قادر بعد نقل السلطة للحكومة العراقية المؤقتة في ٢٨ حزيران الماضي اقل من نصف هذا المبلغ بكثير. ازاء ذلك هل نبالغ اذا قلنا ان عملية (تحرير) العراق قد تحولت الى عملية نهب العراق؟

موازنة العراق أمام البرلمان .. والحكومة تدعو الى انشاء ميناء البصرة الكبير

أعلن مجلس الوزراء انه انتهى من مناقشة ميزانية عام ٢٠٠٥ المقدمة من قبل وزارة المالية التي كانت مدار بحث ومناقشة من قبل الأطراف المعنية كافة خلال الشهر الماضي .

وقال بيان صادر عن الامانة العليا لمجلس الوزراء انه "بعد اجراء التعديلات اللازمة على الموازنة ولا سيما فيما يتعلق بتوفير الدعم المالي الكافي لأغراض الأمن والدفاع الوطني اقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الجمعة موازنة عام ٢٠٠٥ بناء على توصية اللجنة الاقتصادية العليا في مجلس الوزراء" ، ولم يكشف البيان عن حجم الموازنة العامة للدولة العراقية لعام ٢٠٠٥ التي أقرها مجلس الوزراء بيد انه أشار إلى أنها سترفع الى الجمعية العمومية الوطنية للمصادقة عليها ، إلى ذلك أقرت اللجنة الاقتصادية العليا في مجلس الوزراء العراقي مشروع انشاء ميناء البصرة الكبير بسبب "أهميته في توفير موانىء تلبي متطلبات العراق في مجال المنافذ التصديرية والاستيرادية في مدينة البصرة" على حد ما ورد في بيان ثان صادر عن المجلس . كما نقلت وكالة الأنباء الكويتية ، وقال متحدث في مجلس الوزراء العراقي انه "سيتم دعوة عدد من الشركات المحلية والعربية والاجنبية للاسهام في تمويل وتنفيذ هذا المشروع العملاق الذي سيجذب الاستثمارات الاجنبية لمدينة البصرة" ، واضاف قائلا إنه "من المتوقع ان يحول هذا المشروع مدينة البصرة الى منطقة للتجارة الحرة والارتقاء بها إلى مستوى المدن التجارية والموانىء العالمية المعروفة" ، من جانبه اعلن وزير التخطيط مهدي الحافظ ان "مجموع ما صرف حتى الان من تعهدات دولية للعراق لم يصل الى حدود ثلاثة مليارات دولار" ، مشيرا الى ان ضمن هذا المبلغ ١ر٧ مليار دولار هي جزء من المنحة الامريكية التي تقدر ب ١٨ر٦ مليار دولار منتقدا بذلك بطء عمليات التمويل لاعادة اعمار البنى التحتية في العراق ، وقال الحافظ في مؤتمر صحفي عقده الخميس "ان هذه النسبة غير مشجعة وكنا نأمل بالاستفادة كثيرا من المنح غير ان ما صرفناه نحو ٣٠ مليار دولار حتى الان اعتمد في حقيقة الامر على عائدات النفط العراقية وما استعاده العراق من اموال مجمدة".

لحكومة العراقية المؤقتة تشكر الدول التى بادرت بتخفيض ديون بغداد

أعرب مجلس الوزراء العراقى المؤقت عن شكره لحكومة الولايات المتحدة الامريكية والدول الاعضاء فى نادى باريس و جميع الدول التى بادرت الى تخفيض الديون العراقية بنسبة ٨٠٪. وأوضح بيان صادر عن مجلس الوزراء العراقى نقلته اذاعة سوا الامريكية ان هذه الخطوة سوف تسهم فى تعزيز مركز العراق المالى على الصعيد الدولى وبالتالى تمكنه من اقامة اول العلاقات المالية مع مختلف دول العالم. وتوقع البيان ان تتخذ دول مجلس التعاون الخليجى مواقف أكثر ايجابية بتجاوز النسبة التى قررها نادى باريس كما أكد حرص مجلس الوزراء المؤقت على بذل أقصى الجهود التى من شأنها للاسهام فى النهوض بواقع الحياة الاقتصادية فى العراق.

اليوم العالمي لمحاربة الفساد يتهم المال والسياسة

باريس، (CNN)أكد إحصاء أجرته "هيئة الشفافية العالمية لمراقبة الفساد الدولي" ونشر بمناسبة اليوم العالمي الأول لمكافحة الفساد، الذي أطلقته الأمم المتحدة، أن الأحزاب السياسية تأتي في رأس قائمة المؤسسات العامة الأكثر تأثرا بالفساد.

وتتخذ الهيئة مقرا لها في مدينة برلين الألمانية، وهي أجرت الإحصاء بين نصف مليون شخص موزعين على ٦٤ دولة، بحسب وكالة الأسوشيتد برس.

وجاء فيه أن مواطني الإكوادور ينظرون إلى دولتهم على أنها الأكثر فسادا. وأتت البرلمانات في الموقع الثاني، وتساوت أجهزة الشرطة والأنظمة القضائية في الموقع الثالث، من المؤسسات العامة الأكثر فسادا.

ودعا رئيس المكتب الفرنسي للهيئة، دانييل لوبيغ، الحكومات والشركات والمعلمين والصحفيين إلى التعهد بالحد من الفساد وعمليات ابتزاز الأموال، وإلى رفع مستوى الشفافية.

ورأى أن المعركة ضد الفساد هي معركة الجميع، اضاف "إلى تعزيز تطبيق القوانين الدولية، يجب توسيع تحالف الساعين والملتزمين بوقف الإنحرافات المالية، على مستوى الحكومات والشركات الكبرى والمؤسسات والمواطنين".

واحتلت الأحزاب السياسية في ٣٦ بلدا، الموقع الأول في كونها الأكثر فسادا. وأتت البرلمانات في الموقع الثاني، وتساوت أجهزة الشرطة والأنظمة القضائية في الموقع الثالث، من المؤسسات العامة الأكثر فسادا.

المظاهر الاقتصادية للعولمة (٤-٢)

ا.د.جليل شيعان البيضاني
كلية الإدارة والاقتصـــاد
جامعة البصـــرة

اذا كانت العولمة تعني عملية تدويل المتغيرات الاقتصادية فان نشاتها لابد من ان تكون ذات بعد تاريخي مرتبط بتطور العلاقات الاقتصادية الدولية والتجارة الخارجية وانتقال عوامل الانتاج. ولقد ابتدا وتطور هذا الاتجاه التدويلي مع الاستكشافات الجغرافية في القرن الخامس عشر والسيطرة الاستعمارية على الدول الاخرى. وكان في مرحلته الاولى التي استمرت الى الحرب العالمية الثانية يرتكز بشكل اساسي على التجارة الخارجية والتبادل السلعي ثم تطور في مرحلتة الثانية بعد الحرب العالمية الثانية ليضيف الى الشكل الاول مظهرا جديدا تمثل في الانتقال الكبير لرؤوس الاموال بين الدول خاصة من الولايات المتحدة الامريكية الى الدول الاوربية. كما ظهرت في هذه المرحلة الثانية الشركات متعددة الجنسية التي اخذت تسيطر تدريجيا على الاموال الدولية وحركات رؤوس الأموال، ثم تطور هذا الاتجاه التدويلي ليكتسب السرعة والتركيز في المرحلة الثالثة التي سميت " بالعولمة " تحت تاثير التطورات والثورات العلمية في مجال المعلومات والاتصالات والثقافة وذلك ابتداء من ثمانينيات القرن العشرين، وقد تعزز هذا الاتجاه في تسعينيات هذا القرن بعد تفكك الاتحاد السوفيتي و المنظومة الاشتراكية وشيوع (بالترغيب والترهيب) سياسات الاصلاح الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي واعتماد آلية السوق وتحرير التجارة الداخلية والخارجية وتطبيق وصفات صندوق النقد الدولي، كل ذلك لتشكل نقلة نوعية في سرعة وكثافة تدويل المتغيرات الاقتصادية التي من ابرز مظاهرها التدفقات الهائلة لرؤوس الاموال بين الدول وبشكل يفوق التدفقات السلعية. اضافة الى تلاحم وتناغم حركات الاسواق المالية والنقدية بحكم خضوعها لراس المال العالمي الذي تحركه الشركات المتعددة الجنسية. كما تميزت هذه المرحلة الثالثة بظاهرة شيوع اندماج كبريات الشركات العملاقة في الدول الراسمالية تحت تاثير المنافسة من جهة وتحقيق المزيد من الارباح والسيطرة على الاسواق العالمية من جهة اخرى لتؤدي فيما اذا استمر هذا الاتجاه في التركيز، الى حالة هيمنة هذه الشركات المندمجة ومن وراءها الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة على جميع مفاصل الاقتصاد العالمي انتاجا وتوزيعا وتبادلا، لتنسجم وتتناغم هذه " الاحادية الاقتصادية " مع " الاحادية السياسية " في ظل مايسمى النظام الدولي الجديد.

وعليه يمكن القول ان العولمة في احد مظاهرها السائدة الان ماهي الا تعبير عن شكل مكثف ومركز وسريع لعملية التدويل، وتعبير عن هيمنة الدول الراسمالية على الدول الاخرى. وهنا يجدر بنا ان نلاحظ بعمق ان دعوات الحرية والانفتاح الاقتصادي واعتماد اليات السوق وتحجيم دور الدولة والقطاع العام التي حاولت الدول الراسمالية تسويقها وفرضها على الدول الاخرى، لم تؤد الا الى السيطرة والهيمنة على الاسواق العالمية واختفاء المنافسة، التي طالما تغنت بها الراسمالية واعتبرتها اساس التطور والكفاءة في استخدام وتوزيع الموارد، تحت تاثير التركز والاندماج بين شركاتها متعددة الجنسية ليحل محلها الاحتكار واحتكار القلة في الاسواق لتحقيق مصالح الدول المهيمنة (المركز) والفئات المرتبطة بها على حساب مصالح الدول الاخرى خاصة النامية (الاطراف).

وعليه يمكن اختصار اهم مظاهر العولمة الاقتصادية كما يلي :

١- التدفقات الكبيرة لرؤوس الاموال والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة المتشابكة بين الدول التي مصدرها الاساس الدول الراسمالية المتمثلة بمجموعة السبع. ويبين الجدول التالي حركة تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة بين دول العالم والتي تقدر ب(٣،٣٢) بليون دولار عام ١٩٨٠ و (٧،١٩٠) بليون دولار عام ١٩٩٣، ولكن الاهم من ذلك هو تدفقات رؤوس الاموال والاستثمارات غير المباشرة، ذات التاثير الاكبر في عولمة الاقتصادات الوطنية وتدويل النشاط الاقتصادي. ونعني بالاستثمارات غير المباشرة هنا حجم المعاملات والتداولات التي تجري في الاسواق المالية والنقدية حيث يقدر حجمها ب(١٢٠) ترليون دولار سنويا وهو مايعادل عشرين ضعفا من حجم التجارة الدولية وسبعة اضعاف الناتج الاجمالي لعام ١٩٩٥،

٢- التمركز الشديد في رؤوس الاموال والاستثمارات عن طريق الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسية مما خلق انعطافاً نوعياً في عملية التمركز الذي اخذ اربع صور :

الاولى، التمركز الافقي المتمثل في احتواء او دمج الوحدات الانتاجية المتماثلة.

الثانية، التمركز العمودي المتمثل في سيطرة الشركات متعددة الجنسية واحتكارها مختلف عمليات ومراحل الانتاج بدءا من المادة الاولية الى السلعة النهائية.

الثالثة، التمركز التكاملي المتمثل في السيطرة والتاثير والتملك لمراحل اخرى متعلقة بالتسويق والنقل والخزن والتمويل والدعاية.... الخ.

الرابعة، التمركز المتعدد المتمثل بعدم تخصص هذه الشركات في فروع صناعية او استثمارية معينة بل تتعدى انشطتها الاقتصادية لتشمل جميع المجالات مما يحولها الى امبراطوريات ذات نفوذ اقتصادي وسياسي لايستهان به.

٣- اختفاء المنافسة بين الشركات العملاقة والشركات المتعددة الجنسية المسيطرة على الاسواق العالمية ليحل محلها التنسيق فيما بينها لضمان الهيمنة وتحقيق مصالحها المشتركة.

٤- تحرير التجارة الخارجية وازالة الحواجز الكمركية وغير الكمركية امام التبادل السلعي وحركات رؤوس الاموال.

٥- التطورات الهائلة في مجالات المعلومات والاتصالات والتقانة التي ساهمت في تقليص الاهمية النسبية للمواد الاولية في الدورة الانتاجية لصالح التقدم التكنولوجي والابداعي.

٦- الاتجاة نحو تماثل الاسواق من ناحية تجانس الطلب وتشابه الاذواق وبالتالي تجانس المعروض من السلع والخدمات.

٧- التاثيرات المباشرة وغير المباشرة على اداء الاقتصادات الوطنية وجهودها التنموية من قبل الدول الرأسمالية المهيمنة وواجهاتها الدولية.

جدول تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٣ ٪

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٣
نسبة حصة الدول الصناعية	٧٨,٣٪	٧٣,٤ ٪	٨٤,٦ ٪	٧٩,٩ ٪
نسبة حصة الدول النامية	٢١,٧ ٪	٣,٦ ٪	١٥,٣ ٪	٢٠,١ ٪
اجمالي العالم (بلايين الدولارات)	٣٢,٢	٤٨,٨	٢٠٤,٥	١٥٠,٧

Source :u.n
،the balance of payments statistics year book various annual issues